



# زيادة إنتاج الغاز تعزز تجارة قطر مع العالم

القطر - اقتصاد - مصرفي - أكو - دقة - واس - تارة

الدوحة - الرابطة: أكد بنك الدوحة على قوة الاقتصاد القطري وتحسن النمو. ونوه البنك بتوقعات صندوق النقد الدولي بنمو الاقتصاد بنسبة 2.8٪ خلال العام الجاري 2019.

كما أكد البنك أن رفع إنتاج قطر من الغاز المسال إلى 110 ملايين طن خلال السنوات المقبلة سيعزز من زيادة تجارة قطر مع دول العالم. جاء ذلك خلال «إفطار عمل» أمس بين سفراء أفارقة ود. ر. سيتارامان الرئيس التنفيذي لبنك الدوحة.

وجدير بالذكر بأن سفارة جنوب إفريقيا قامت بتنظيم هذا الحدث نيابة عن السفارات الإفريقية وقد ألقى كلمة الترحيب سعادة السيد فيصل موسى، سفير جنوب إفريقيا. وقد حضر الاجتماع عدد من السفراء الأفارقة، مع ممثلين عن الإدارة العليا في بنك الدوحة ومهنيين بارزين من شركات رائدة على مستوى الدولة.

وتناول د. ر. سيتارامان تطورات المشهد الاقتصادي في قطر.. مشيراً إلى توقعات صندوق النقد الدولي بنمو



من إفطار العمل بين سفراء أفارقة وبنك الدوحة

## تحديث التشريعات يجذب الاستثمارات الأجنبية

بعد الحصار الجائر على قطر، منوها بإجراءات مصرف قطر المركزي التي جنب القطاع المصرفي تداعيات الحصار.

المصرفي في دولة قطر قوي ومستقر. وأشار إلى تنوع مصادر التمويل وهيكल استحقاق الودائع لدى البنوك لتعويض الودائع الأجنبية التي تم سحبها مباشرة

المحتمل أن يزيد حجم التبادل التجاري بين قطر والعديد من الدول الأخرى. القطاع المصرفي واعتبر د. ر. سيتارامان أن القطاع

الاقتصاد القطري بنسبة 2.7٪ في عام 2018 و2.8٪ في عام 2019. ونوه برفع الطاقة الإنتاجية للغاز الطبيعي المسال من 77 إلى 110 ملايين طن سنوياً، والذي من

وقال: لقد ساهم ارتفاع أسعار النفط وعودة الودائع الأجنبية إلى السوق القطري في تعزيز السيولة المصرفية كما أن حجم الإيداعات في القطاع الخاص تنمو بوتيرة صحية.

### تحديث التشريعات

وسلط د. ر. سيتارامان الضوء على الإصلاحات التنظيمية، مشيراً إلى أن تحديث التشريعات والقوانين ومنها قانون الاستثمار في مايو 2018 كما اتخذ مجلس الوزراء التدابير اللازمة لإصدار مشروع قانون يهدف إلى جذب رأس المال الأجنبي إلى البلاد وتعزيز التنمية الاقتصادية، وذلك بعد مراجعة توصيات المجلس الاستشاري في هذا الشأن. وقد تم إعداد مشروع القانون ليحل محل القانون رقم 13 لعام 2000 الذي ينظم استثمار رأس المال الأجنبي في الأنشطة الاقتصادية للبلاد. وينص مشروع القانون على أنه يجوز للمستثمرين الأجانب الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية حتى 100٪ من رأس المال، كما يجوز لهم امتلاك 49٪ كحد أقصى من رأس مال الشركات المدرجة في البورصة.